

لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الخمسين

(١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عُقدت الدورة الخمسون للجنة السكان والتنمية في مقر الأمم المتحدة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ ومن ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وكان موضوعها الخاص "تغيُّر الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة". وأدلى ببيانات استهلالية رئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة باسم الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي أعقاب هذه البيانات، احتفلت اللجنة بحلول الدورة الخمسين، التي تُعقد بعد مرور ٧٠ سنة على انعقاد الدورة الأولى للجنة السكان عام ١٩٤٧، بعرض شريط فيديو يتضمن مقابلات مع أشخاص على معرفة بتاريخ اللجنة، بينهم موظفون حاليون وسابقون في الأمم المتحدة، والرئيسة الحالية للجنة، وأحد رؤسائها السابقين، وممثلون آخرون عن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

ونظرت اللجنة في أربعة تقارير للأمين العام. ويقدم تقرير الأمين العام عن تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة (E/CN.9/2017/2)، الذي أعدته شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لمحة عامة عن التغيرات الجارية في توزُّع أعمار السكان على الصعيد العالمي وفي طائفة واسعة من البلدان والمناطق. ومع أن الانتقال إلى حياة أطول وأُسَر أصغر هو ظاهرة عالمية، فإن سرعته وتوقيته يتفاوتان تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق. فنسبة الأطفال والشباب في العالم آخذة في الانخفاض ببطء، في حين تتزايد نسبة كبار السن. ومع أن أوروبا هي حالياً المنطقة ذات السكان الأكبر سناً وأفريقيا هي المنطقة ذات السكان الأصغر سناً، فإن جميع البلدان تشهد تحولاً ديمغرافياً مشابهاً سيؤدي في نهاية المطاف إلى توزُّع للأعمار يغلب عليه كبار السن أكثر بكثير مما كان عليه في الماضي.

وتترتب على هذه التغيرات، التي تخضع لعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة، آثار هامة بالنسبة إلى التنمية المستدامة. فعدم الوقوف على التغيرات في الهيكل العمري للسكان وعدم التكيف معها عامل يمكن أن يؤدي إلى اتساع الفجوات القائمة في التنمية، وبخاصة عندما يتجه التحول في السكان مع الوقت نحو الفئات العمرية التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. لذا، يجب على البلدان التي يتزايد عدد سكانها من الشباب أن تجد سبلاً لتوفير التعليم وفرص العمل للشباب، وإلا فقد تكون عرضة لفقدان إمكانية الاستفادة من جزء من مساهمتهم المحتملة في تحقيق التنمية الوطنية.

وبسبب شيخوخة السكان، يرجَّح أن يرتفع في جميع البلدان عدد الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية المطولة بسبب العجز أو محدودية المهام التي يمكن أن يؤديها. وينبغي للنظم الصحية الوطنية أن تعزز أنماط الحياة الصحية وتوفر الرعاية الجيدة النوعية على مدى الحياة. وينبغي للحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تدعم مقدمي الرعاية إلى الأسرة وأن توفر في الوقت نفسه خيارات الرعاية المجتمعية والرعاية المؤسسية عند الحاجة. وستصادف البلدان غير المستعدة لمواجهة تحدي شيخوخة السكان صعوبات في إدارة آثاره المالية على نظم الدعم العام لكبار السن.

وأعد صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2017/3). ويقدم التقرير أمثلة على السياسات والبرامج التي تضعها وتنفذها البلدان لمواجهة ما يطرحه تغير الهياكل العمرية من تحديات والاستفادة مما يوفره من فرص، بما في ذلك السياسات التي يمكن أن تساعد في إطلاق العنان للطاقت الكامنة بهدف زيادة النواتج والإنتاجية الاقتصادية المرتبطة بالتغيرات في توزيع الأعمار - التي كثيرا ما تسمى العائد الديمغرافي. وعليه، فإن الاستثمار في رأس المال البشري للسكان، بما في ذلك عن طريق تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين، ضروري لإزالة الحواجز التي تحول دون القضاء على الفقر. فمن دون هذه الاستثمارات قد لا يكون الأفراد والمجتمعات المحلية قادرين على تحقيق كامل طاقاتهم. وبفضل توفر بيانات جيدة وإجراء بحوث فعالة مقترنة بتبادل الخبرات بين البلدان ووضع سياسات وبرامج استباقية، يمكن أن يشكل التكيف الناجح مع تغيرات الهياكل العمرية جزءاً بالغ الأهمية من استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة.

ويستعرض تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2017/4)، الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتجاهات على مر الزمن في التمويل المقدم من الجهات المانحة الخارجية والمصادر المحلية في آن واحد. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية في دعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. كما أن البيانات الموثوقة بما عن تدفقات الموارد أساسية لنجاح الدعوة في هذا المجال. وبالنظر إلى تطور المساعدة المالية المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من الضروري استكشاف مصادر جديدة للبيانات واستعراض الأساليب المتبعة لتحقيق درجة أكبر من التحديد في البيانات. ومن الأهمية بمكان أيضاً استكشاف إمكانية تحقيق أهداف هذا العمل من خلال آليات أخرى، مثل الحسابات الصحية الوطنية.

ويبين تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٦ (E/CN.9/2017/5) ومشروع برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (E/CN.9/2017/CRP.1) التقدم الذي أحرزته شعبة السكان في تنفيذ برنامج عملها، فضلاً عن الخطط القائمة بشأن عملها في المستقبل. وتواصل الشعبة تعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية من خلال تقاريرها التحليلية، ومجموعات بياناتها العالمية وغيرها من المنشورات، ومن خلال أنشطتها في مجال بناء القدرات. وهي تسهم أيضاً في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال إعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتدعم العمليات الحكومية الدولية في إطار لجنة السكان والتنمية والجمعية العامة.

وأكدت الدول الأعضاء مجدداً، في بياناتها طوال الدورة، دعمها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديث عن تجاربها في التنفيذ. وشدد العديد منها على أن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل سيكون بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا على أهمية أخذ الاتجاهات السكانية، بما في ذلك الهياكل العمرية المتغيرة، في الاعتبار في خططها الإنمائية. فانخفاض مستويات الخصوبة، المؤدي إلى زيادة نسبة السكان في الفئة العمرية العاملة، يتيح فرصة ديمغرافية يتعين الاستفادة منها. وأبرز المتكلمون ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما في الشباب، من خلال سياسات وبرامج ترمي إلى تحسين الحصول على التعليم والصحة. وبغية الاستفادة من هذه

الاستثمارات، من المهم كفالة توافر فرص العمل، ولا سيما للشباب. ولفت المتكلمون الانتباه أيضا إلى احتياجات الشباب في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك الوقاية من الحمل في سن المراهقة، ودعوا إلى إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والعنف ضد الشباب والعنف الجنساني.

وفي الوقت نفسه، تناولت البلدان بالوصف سياسات وبرامج تعكف على تنفيذها تُعنى بصحة ورفاه وإدماج كبار السن من السكان الذين يتزايد عددهم. وتشجعا للشيخوخة النشطة، يتعين على البلدان أن تكفل المشاركة المستمرة في قوة العمل والمجتمع عموما كخيار متوفر باستمرار عند التقدم في السن. وتستلزم أيضا شيخوخة السكان الاهتمام باستدامة نظامي الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية على المدى الطويل، ما قد يتطلب إدخال بعض التعديلات مثلا في السن التي يحق لهم فيها الاستفادة من كامل الاستحقاقات.

وفي يوم الاثنين، ٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى كلمة رئيسية عن ”الهيكل العمري المتغيرة والتنمية المستدامة في المجتمعات الفتية“ ألقاها المدير التنفيذي للمعهد الأفريقي للسياسات الإنمائية في نيروبي، إيليا زولو. وأشار السيد زولو إلى أن نسبة الناس في كل فئة عمرية تؤثر على الاحتياجات والسياسات الإنمائية. وإذا حققت البلدان تخفضا كبيرا في معدلات الخصوبة، سيكون هناك عدد أقل من الأطفال المعالين الذين يحتاجون إلى دعم، في وقت سيتواصل نمو السكان ممن هم في سن العمل. ويمكن أن يشكل هذا التحول في الهيكل العمري مدخلا إلى فترة من النمو الاقتصادي السريع تُعرف باسم ”العائد الديمغرافي“.

وفي يوم الثلاثاء، ٤ نيسان/أبريل، ألقى مديرة برنامج المساواة بين الجنسين والاقتصاد في معهد ليفي للاقتصاد ووزارة العمل المناوبة حاليا في حكومة اليونان، رانيا أنتونوبولوس، كلمة رئيسية حول موضوع ”التغيرات في الهيكل العمري والتنمية المستدامة في المجتمعات الشائخة“. وشددت على أهمية سياسات الاقتصاد الكلي في توفير فرص العمل للشباب ولمن هم أصغر سنا من البالغين، ولا سيما في البلدان التي يتيح فيها تركّز السكان في الفئة العمرية لمن هم في سن العمل فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي. وفي المجتمعات الشائخة، يتسم تعزيز نظم عامة متينة للمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية بالأهمية. وينبغي للبلدان أن تصوغ سياسات تيسّر الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الهجرة الدولية يمكن أن تساعد البلدان المتقدمة النمو في تجنب أسوأ سيناريوهات شيخوخة السكان. وعلى غرار ذلك، يمكن للبلدان أن تحفض وتيرة تقدم السكان في السن عن طريق تيسير تحقيق معدل أعلى للخصوبة من خلال برامج دعم الأسرة. وشددت المتكلمة أيضا على أهمية مشاركة المرأة في القوة العاملة ولفتت الانتباه إلى ضرورة تحويل عمل المرأة غير المدفوع الأجر إلى عمل مدفوع الأجر بما يضمن المساواة في استفادتهن من الضمان الاجتماعي ومن ثم تعزيز تمكين المرأة.

وفي يوم الأربعاء ٥ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى سلسلة من العروض الطوعية الوطنية ونظمت حلقة نقاش ومناقشة تحاورية بشأن مواضيع متصلة بتنفيذ برنامج العمل، مع التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة. وقدمت البلدان التالية عروضاً وطنية (وفق ترتيب تقديمها): الصين وفنلندا وغانا وإندونيسيا والمكسيك والنرويج والفلبين والسودان. وسلط مقدمو العروض كلهم الضوء على الاتجاهات الديمغرافية المسجلة في الآونة الأخيرة ونُهج السياسات الحالية المتبعة فيما يتعلق بالتعامل مع تغير الهياكل العمرية للسكان. وتختلف مراحل التحول الديمغرافي من بلد إلى آخر من هذه البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بمستويات الخصوبة. وتنفذ معظم البلدان استراتيجيات وطنية لتحسين

الحصول على وسائل حديثة لمنع الحمل. بيد أن عدم المساواة يشكل شاغلا رئيسيا، فالنمو الاقتصادي لا يعود بالنفع على جميع شرائح السكان بالتساوي.

وجرى الإقرار في العروض الوطنية بوجود حيز زمني قصير نسبيا للاستفادة من العائد الديمغرافي الذي أمكن تحقيقه بفضل الانخفاض في معدل الخصوبة وما ينجم عن ذلك من تركيز السكان في الفئة العمرية لمن هم في سن العمل. وسلّموا بأنه يتعين على البلدان أن تخطط مسبقا بغية استيعاب التغيرات في توزيع الأعمار. وأشار الخبراء المشاركون في حلقة النقاش في معرض ردهم على العروض إلى مواضيع مشتركة، من بينها الحاجة إلى الاستثمار في الشباب ورأس المال البشري. كما أبرزت أهمية منع الزواج المبكر وإنجاب المراهقات. ونوّه المشاركون في حلقة النقاش بقيمة تعلّم البلدان بعضها من بعض وتبادل التجارب فيما بينها سواء انطوت على النجاح أو الفشل في وضع السياسات وتنفيذها.

وكانت هذه المرة الأولى التي تتيح فيها اللجنة فرصة للدول الأعضاء كي تقدم عروضاً طوعية وطنية. وأتاح هذا الجزء من الدورة السنوية للدول الأعضاء عرضَ خبراتها الوطنية في التنفيذ بمزيد من العمق، والاستفادة من التعليقات التي أدلى بها الخبراء المشاركون في حلقة النقاش. وأتاح الشكل الذي اتخذته هذا الجزء إجراء مناقشة تهاورية بين مختلف المشاركين في الدورة السنوية.

وشارك في الدورة السنوية نحو ١٦٠ ممثلاً عن منظمات غير حكومية من أكثر من ٦٥ منظمة مختلفة معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي - من بين ما يناهز ٦٠٠ ممثل تسجلوا مسبقاً. وقُدّم مسبقاً ما مجموعه ١٩ بياناً باسم فرادى المنظمات أو مجموعات المنظمات غير الحكومية، باتت تشكل وثائق رسمية للدورة. وإضافة إلى ذلك، أدلى ١٦ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية ببيانات شفوية في القاعة.

وبطلب من الرئيسة، قاد المشاورات غير الرسمية اثنان من نواب الرئيسة هما نيكولا باركر - مورفي (جامايكا) وإيلينورا فان مونستر (هولندا). وخلال المشاورات غير الرسمية، عيّنت الرئيسة أيضاً مصطفى كمال روسدي (ماليزيا) ميسراً إضافياً.

أما النتائج الرئيسية للدورة الخمسين للجنة فتمثلت في ثلاثة مقررات. وبتت اللجنة في المواضيع الخاصة لدورتها الحادية والخمسين المقرر عقدها عام ٢٠١٨ ("المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية")، ولدورتها الثانية والخمسين المقرر عقدها عام ٢٠١٩ ("استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"). وأقرت اللجنة أيضاً جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين.

ويجسد اثنان من هذه المقررات مقترحين يعرضان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل اتخاذ إجراء بشأنهما. ومتابعةً لاستعراض أساليب عمل اللجنة في عام ٢٠١٦، يدعو مشروع المقرر المتعلق ببرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات إلى اعتماد دورة من أربع سنوات لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيشكل الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات جزءاً من برنامج عمل متعدد السنوات يتسق مع الموضوع الرئيسي للمجلس ومع مجال التركيز المواضيعي لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس. واقتُرحت اللجنة، في مشروع مقررهما المتعلق بتقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل، أن يُطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم معلومات بشأن تنقيح محتمل لأساليب وفئات

ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد التقرير، تشفع بتوصيات تقنية بشأن نطاق التقرير وشكله ووتيرة تقديمه مستقبلا. وستستعرض اللجنة هذه التوصيات في دورتها الحادية والخمسين.

وأُتاحت مداوالت اللجنة بشأن الموضوع الخاص للدورة الخمسين فرصة للجنة كي تربط أهداف برنامج العمل بأهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ من خلال التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان في سياق التنمية المستدامة. أما أكثر أهداف التنمية المستدامة أهمية في هذه المناقشة فكانت الأهداف ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٧. ويرد لاحقا في هذا التقرير موجز الرئيسة للمناقشات بشأن مشروع القرار المتعلق بالموضوع.

المحتويات

الصفحة

الفصل

الأول -	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجه انتباهه إليها	٩
الثاني -	مناقشة عامة	١٥
الثالث -	تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان	١٩
الرابع -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة	٢٠
الخامس -	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخمسين	٢١
السادس -	تنظيم الدورة	٢٢
ألف -	افتتاح الدورة واختتامها ومدتها	٢٢
باء -	الحضور	٢٢
جيم -	انتخاب أعضاء المكتب	٢٢
دال -	جدول الأعمال	٢٣
هاء -	الوثائق	٢٣

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي
يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشاريع المقررات المطروحة على المجلس لاعتمادها

١ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:

تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها
الحادية والخمسين*

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الخمسين^(١)؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة على النحو الوارد أدناه:

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب^(٢).

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة

٣ - المناقشة العامة:

(أ) اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ب) المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ٥ (E/2017/25).

(٢) وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، عقدت اللجنة، فور اختتام دورتها الخمسين، الجلسة الأولى من دورتها الحادية والخمسين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وسائر أعضاء المكتب، وفقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس.

تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٤ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٧: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١: البرنامج الفرعي ٥، السكان، البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين.

تقرير عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقارير دورية للدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، وأن يشجع تبادل المعلومات بين أعضاء مجتمع المانحين بشأن الاحتياجات من المساعدة الدولية،

(ب) وإذ يشير أيضا إلى قراره ٥٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي أيد بموجبه الاختصاصات التي اقترحتها لجنة السكان والتنمية في التقرير عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين^(٣)، والتي تشمل إجراء استعراض على نحو منتظم بشأن تدفق الموارد المالية وآليات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف وغايات برنامج العمل،

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27).

(ج) وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٥/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل،

يقرر أن يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يوفر معلومات، بالتشاور مع الأمانة العامة، في سياق التقرير المقدم عن تدفق الموارد المالية إلى الدورة الحادية والخمسين في عام ٢٠١٨، قبل بدء الدورة بما لا يقل عن ٤٥ يوما، بشأن احتمال تنقيح أساليب وفئات ومصادر البيانات المستخدمة كأساس لإعداد هذا التقرير، مشفوعة بتوصيات تقنية بشأن جملة أمور منها نطاق التقرير وشكله ووتيرة تقديمه مستقبلا؛ وأن تجري لجنة السكان والتنمية استعراضا للتوصيات التقنية في دورتها الحادية والخمسين.

برنامج عمل لجنة السكان والتنمية المتعدد السنوات، بما يشمل دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٥/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ ومقرره ٢٠٨/٢٠١٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦،

(أ) يقرر أن تعتمد لجنة السكان والتنمية، بدءًا من دورتها الثالثة والخمسين في عام ٢٠٢٠، دورة مدتها أربع سنوات لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كجزء من برنامج عمل متعدد السنوات يتسق مع الموضوع الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع مجال التركيز المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس؛

(ب) يؤكد أن اللجنة ستسهم، وفقا لولايتها المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومع مراعاة الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة وأوجه الترابط بينها، في الاستعراضات المواضيعية للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تجرى على مستوى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(ج) يقرر أن تتعاون شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير الدعم التقني لمكتب اللجنة، على أساس الأدوار التكميلية لكل منهما، من أجل دعم كفاءة عمل اللجنة، وذلك طوال دورة استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

٢ - يُوجه انتباه المجلس إلى المقررين التاليين اللذين اتخذتهما اللجنة وإلى موجز الرئيسة عن المناقشات التي جرت بشأن مشروع القرار المتعلق بالموضوع الخاص:

المقرر ١٠١/٢٠١٧

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

تقرر لجنة السكان والتنمية ما يلي:

(أ) أن يكون الموضوع الخاص لدورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١٨ هو "المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية"؛

(ب) أن يكون الموضوع الخاص لدورتها الثانية والخمسين في عام ٢٠١٩ هو "استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

المقرر ١٠٢/٢٠١٧

الوثائق التي نظرت فيها لجنة السكان والتنمية في دورتها الخمسين**

تخطط لجنة السكان والتنمية علماً بالوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٦: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"،^(٤)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع برنامج عمل شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.^(٥)

موجز الرئيسة للمناقشات التي جرت بشأن مشروع القرار المتعلق بتغيير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة

أجرى أعضاء الوفود الذين حضروا الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية مشاورات غير رسمية مكثفة بشأن طائفة من المسائل المتصلة بالموضوع الخاص لتلك الدورة، وهو "تغيير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة". وتمثلت نقطة الانطلاق لهذه المشاورات في مشروع قرار أولي قدمته الرئيسة وجرى توزيعه يوم الأربعاء ٨ آذار/مارس. وبدأت المفاوضات بعد مُضي ثلاثة أسابيع، في ٢٩ آذار/مارس، واختتمت يوم الجمعة ٧ نيسان/أبريل، الذي صادف اليوم الأخير للدورة. وقد أجريت المفاوضات بشفافية تامة، وأتاح توقيتها وشكلها المجال لمشاركة جميع الوفود المهمة. وحيث إنه لم يتسّر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل، لم يُعتمد مشروع القرار. وبدلاً من ذلك، سحبت الرئيسة اقتراحها وتلقت الإذن من اللجنة بإعداد موجز المداولات هذا.

وبعد الانتهاء من قراءتين كاملتين لمشروع القرار، قدم الميسران نصّاً مبسّطاً في صباح يوم الخميس ٦ نيسان/أبريل، بغرض مواصلة الوفود النظر فيه. وتضمن الاقتراح الذي قدمه الميسران فقرات بشأن مواضيع مختارة قدمتها مجموعات من أعضاء الوفود، الذين عملوا على توحيد الأجزاء المختلفة من

** للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث.

(٤) E/CN.9/2017/5.

(٥) E/CN.9/2017/CRP.1.

النص المقترح بشأن كل موضوع وتوفير نسخ مختصرة كمدخلات على النص الذي اقترحه الميسران. واستمرت المشاورات حتى مساء يوم ٦ نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، جرى إعداد نص للرئيسة تحت قيادتها، بدعم من الميسرين وأعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووُزِعَ على جميع أعضاء الوفود في صباح يوم الجمعة ٧ نيسان/أبريل. وأجري المزيد من المشاورات، وأُدخل لاحقاً تنقيحان مقترحان على نص الرئيسة في يوم الجمعة.

وتضمنت المجالات التي حظت باتفاق عام الإشارات إلى التحول الديمغرافي بوصفه محرك تغير الهياكل العمرية للسكان، وأهمية هذه التغيرات للتنمية المستدامة بمختلف جوانبها. وأبرزت الوفود أهمية دعم الاستثمارات في مجالي التعليم والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من أجل تحقيق كامل الفوائد الاقتصادية المتوخاة من تغير الهياكل العمرية للسكان، والمعروفة باسم ”العائد الديمغرافي“، وتعزيز التنمية المستدامة بشكل عام.

وكان هناك دعم واسع النطاق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لجميع المهاجرين ولتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع التسليم بأن الهجرة الدولية تميل إلى تشييب سكان المجتمعات المضيفة، وبالتالي تخفف سرعة وآثار شيخوخة السكان. وجرى التسليم بدور السياسات التي تركز على الأسرة والآثار المترتبة على تغير الهياكل العمرية فيما يتعلق بأوجه الضعف المرتبطة بتغير المناخ. وحددت فئات الأطفال والمراهقين والشباب، فضلاً عن المسنين، كفئات عمرية تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية.

وكان هناك دعم قوي لتعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس والخصائص الأخرى ذات الصلة، من أجل المساعدة في تصميم وتنفيذ السياسات الملائمة. واتفقت الوفود على دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يواصل مساعدة البلدان في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى توجيه طلب إلى الأمين العام بأن يواصل عمله الموضوعي بشأن المسائل المتصلة بالسكان، بما في ذلك أوجه التفاعل بين تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة.

وكانت المسائل المحيطة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، مرة أخرى، من بين أكثر المسائل إثارة للجدل في المناقشات التي جرت داخل اللجنة. واختلفت الوفود حول معاني هذه المصطلحات وما إذا كان استخدامها يستوجب إضافة صيغ توضيحية. فعلى سبيل المثال، كان هناك خلاف حول ما إذا كان ينبغي إلحاق صيغة توضيحية بهذه المصطلحات عن طريق إضافة عبارة ”وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل ييجين“. وأيد بعض الوفود هذا الاقتراح، ولكنه لم يحظ بقبول وفود أخرى، وبالتالي لم يتم التوصل إلى اتفاق. وفيما يتعلق بالثقيف الجنسي، تضمن نص الرئيسة صيغة توضيحية للإشارة إلى الثقيف الجنسي الشامل مفادها أن من الضروري أن يكون هذا الثقيف ”مناسباً من حيث السن“. ورغم ذلك، اختلفت الوفود حول استخدام عبارة ”الثقيف الشامل بشأن الحياة الجنسية البشرية“. وكانت هناك دعوات لحذف كلمة ”الشامل“ أو حذف العبارة برمتها. ولم تحظ تلك الاقتراحات بقبول بعض الوفود، وبالتالي لم يتم التوصل إلى اتفاق.

وفي الجلسة العامة الختامية التي عقدت في وقت متأخر بعد ظهر يوم الجمعة ٧ نيسان/أبريل، أبلغت الرئيسة اللجنة بأنه، على الرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن الصيغة النهائية لنص الرئيسة. وأذنت اللجنة للرئيسة، على إثر سحب اقتراحها، بإعداد موجز للمناقشة المتعلقة بمشروع القرار، على أن ترد الإشارة إليه في التقرير المقدم عن أعمال الدورة الخمسين، وأن ينشر على الموقع الشبكي للجنة. وشدد العديد من أعضاء الوفود، في بياناتهم الختامية، على ضرورة الاستفادة من روح التضامن والتوافق التي تُعرف بها اللجنة والحفاظ عليها، وأعربوا عن التزامهم بالسعي إلى تحقيق نتائج تحظى بتوافق الآراء في الدورات المقبلة.

الفصل الثاني

مناقشة عامة

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني

(ب) الموضوع الخاص للدورة الخمسين للجنة^(٦) استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذه

٣ - أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٣ من جدول أعمالها، المعنون "مناقشة عامة: (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ (ب) الموضوع الخاص للدورة الخمسين استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذه"، في جلساتها الثانية إلى السابعة، من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة (E/CN.9/2017/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2017/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2017/4).

٤ - وكان معروضاً عليها عدد من البيانات المقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.9/2017/NGO/1-19).

٥ - وفي الجلستين الثانية والثالثة، المعقودتين في ٣ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات استهلاكية كل من رئيس فرع التحليل الديمغرافي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأخصائي التقني لفرع السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس فرع السكان والتنمية.

٦ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثل بنغلاديش (باسم أقل البلدان نمواً) وممثل قطر، بالإضافة إلى المراقبين عن إكوادور (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) ومالطة (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام له تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا) والسلفادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

(٦) تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة.

٧ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من الصين وقطر (باسم المجموعة العربية) وبيلاروس وشيلي وبنغلاديش والمكسيك والفلبين والأرجنتين وبيرو ومدغشقر وإسرائيل وهولندا وجامايكا وجنوب أفريقيا وفنلندا وباكستان وسيراليون، وكذلك المراقبون عن النيجر ونيكاراغوا وفرنسا والسلفادور ومنغوليا وغواتيمالا والهند وكوستاريكا وإندونيسيا وأفغانستان وباراغواي واليابان.

٨ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من نيجيريا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والدانرك والسودان وبلجيكا وأوروغواي وسويسرا وزامبيا وجمهورية مولدوفا وجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك المراقبون عن أستراليا وبنما وسوازيلند وبوتسوانا وكوت ديفوار وسري لانكا وكندا وملاي وكوبا.

٩ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٥ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من ماليزيا وألمانيا والمغرب والاتحاد الروسي ورومانيا وبوروندي وبنن وأوغندا، وكذلك المراقبون عن مصر والسويد وكينيا وتايلند والنرويج وكولومبيا والأردن وبولندا وكابو فيردي وميانمار وتوغو والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ونيبال وناورو وملديف وأذربيجان وغامبيا وكمبوديا وسورينام وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى الكرسي الرسولي.

١٠ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات كل من ممثل الجمهورية الدومينيكية، وكذلك المراقبون عن لبنان وتونس والمراقب عن دولة فلسطين. وأدلى أيضاً ببيانات ممثلو كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية، والشركاء في السكان والتنمية، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل، أدلى أيضاً ببيانات ممثلو كل من اللجنة الكاثوليكية الدولية للممرضين والمساعدات في الميدان الطبي الاجتماعي، والمعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان، و صندوق تثقيف مواطني مينيسوتا المهتمين بحماية الحق في الحياة، والرابطة النيوزيلندية لتنظيم الأسرة، وتحالف آسيا والمحيط الهادئ للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، ومؤسسة الرقص من أجل الحياة، والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب، والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، والاتحاد الدولي للشيوخوخة، وحملة ساعدني كي أرى، ومؤسسة التثقيف في مجال الخصوبة وشؤون الصحة (FEMM Foundation)، والتحالف العالمي للشباب، وتحالف الشباب من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية، ومنظمة العفو الدولية.

الكلمات الرئيسية وحلقات النقاش

١٢ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان رئيسي عن "تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة في المجتمعات الفتية"، أدلى به إيليا زولو، مدير المعهد الإفريقي للسياسات الإنمائية في نيروبي. وأشار السيد زولو إلى أهمية توزيع أعمار السكان في التنمية

المستدامة. ولاحظ أن نسبة السكان في كل فئة عمرية تؤثر على الاحتياجات والسياسات المتصلة بالتنمية. وحينما تحقق البلدان انخفاضاً كبيراً في الخصوبة، ينخفض عدد الأطفال المعالين ممن يتطلبون الدعم، في حين يستمر نمو عدد السكان ممن هم في سن العمل. ويمكن لهذا التحول في الهيكل العمري أن يفسح المجال أمام فترة نمو اقتصادي سريع، وهي ظاهرة تعرف باسم "العائد الديمغرافي".

١٣ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٤ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان رئيسي عن "التغيرات في الهيكل العمري والتنمية المستدامة في المجتمعات الشائخة"، أدلت به رانيا أنتونوبولوس، مديرة برنامج المساواة بين الجنسين والاقتصاد بمعهد ليفي للاقتصاد و(منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) وزيرة العمل المناوبة في حكومة اليونان. وشددت على أهمية سياسات الاقتصاد الكلي في توفير فرص العمل للشباب في البلدان التي يتيح فيها تركيز السكان في الفئة العمرية العاملة فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي. وفيما يتعلق بالمجتمعات الشائخة، أكدت على أهمية تعزيز نظم عامة متينة للمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. وأوصت السيدة أنتونوبولوس بأن تعمل البلدان المتقدمة النمو على وضع سياسات ترمي إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعلى تشجيع زيادة الخصوبة عن طريق دعم الأسر التي لديها أطفال، كوسيلة لتجنب بلوغ شيخوخة السكان نسباً جد عالية. وشددت المتكلمة أيضاً على أهمية مشاركة المرأة في القوة العاملة وعلى الحاجة إلى تحويل عمل المرأة غير مدفوع الأجر إلى عمل مدفوع الأجر لكفالة استفادتها من الضمان الاجتماعي.

١٤ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٥ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى سلسلة من العروض الطوعية الوطنية، ونظمت حلقة نقاش ومناقشة حوارية، أدارها ويليام ميلر، معد برنامج Global Connections Television، في مواضيع تتعلق بتنفيذ برنامج العمل، مع التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة. وشارك في حلقة النقاش الأعضاء التالية أسماؤهم: آنيسكا شلون - دوميشتاك، أستاذة مساعدة في كلية وارسو للاقتصاد وفي معهد البحوث التعليمية في وارسو، والنائبة السابقة لوزير العمل والسياسات الاجتماعية؛ ويوسف كرباج، مدير البحوث في المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، باريس؛ وإيديث إسينام أساماني، قائدة مشاريع في مشروع الصحة الإنجابية للمراهقات في غانا، منظمة الأمل من أجل الأجيال القادمة؛ ورفائيل روفمان، قائد برامج في البنك الدولي في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والعمل والفقر، في بوينس آيرس. وأدلى بعروض طوعية ممثلو البلدان التالية: الصين وغانا وإندونيسيا والفلبين والسودان وفنلندا والمكسيك والنرويج.

١٥ - وأبرز جميع المتكلمين الاتجاهات الديمغرافية الحديثة ونهج السياسات الحالية الرامية إلى معالجة تغير الهياكل العمرية للسكان. وتختلف مراحل التحول الديمغرافي من بلد إلى آخر من هذه البلدان، لا سيما فيما يتعلق بمستويات الخصوبة. وقد نفذت معظم البلدان استراتيجيات وطنية لتيسير الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة. وتشكل اللامساواة أحد الشواغل الرئيسية، إذ أن النمو الاقتصادي لم يعم جميع شرائح السكان على قدم المساواة. وأقر مقدمو العروض بوجود حيز زمني قصير نسبياً يمكن من خلاله الاستفادة من العائد الديمغرافي، بفضل هبوط معدلات الخصوبة وما ينجم عن ذلك من تركيز السكان في الفئة العمرية العاملة. وسلموا أيضاً بأنه يجب على البلدان أن تخطط مسبقاً لاستيعاب التغيرات في التوزيع العمري. وأشار الخبراء المشاركون في حلقة النقاش، في معرض ردهم على العروض، إلى مواضيع مشتركة تشمل الحاجة إلى الاستثمار في الشباب ورأس المال البشري. كما تم إبراز أهمية منع الزواج المبكر وحمل المراهقات. وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أهمية تعلم البلدان من بعضها

البعض وتبادل الخبرات بشأن النجاح والفشل على حد سواء في وضع السياسات وتنفيذها. وشارك في هذه المناقشة الحوارية ممثلو البلدان التالية: غانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وليبيريا وكوبا وأوغندا ونيجيريا والمكسيك.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

١٦ - كان معروضاً على اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر بعنوان "الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩" (E/CN.9/2017/L.4)، قدمته الرئيسة بناء على مشاورات غير رسمية. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠١/٢٠١٧).

١٧ - وفي نفس الجلسة، وقبل اختتام الدورة، أدلت ببيان إيليونورا فان مونستر (هولندا)، أحد ميسري المشاورات. وأدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) وفنلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا والصين والاتحاد الروسي والأرجنتين والفلبين وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية)، بالإضافة إلى المراقبين عن فرنسا (باسم مجموعة تتألف من ٣٠ دولة) وتونس وإندونيسيا. وأدلى أيضاً ببيان كل من المراقب عن دولة فلسطين (باسم مجموعة الدول العربية) والمراقب عن الكرسي الرسولي.

الفصل الثالث

تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

١٨ - عقدت اللجنة في جلستها السابعة، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مناقشة عامة بشأن البند ٤ من جدول أعمالها المعنون "تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان". وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

- (أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٦: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2017/5)؛
- (ب) مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (E/CN.9/2017/CRP.1).
- ١٩ - واستمعت اللجنة في الجلسة نفسها إلى بيان استهلاكي قدمه كبير موظفي شؤون السكان في مكتب مدير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانين ممثلًا ألمانيا واليابان.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال

- ٢١ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، أحاطت اللجنة علماً، بناء على اقتراح من الرئيسة، بوثيقتين مقدمتين في إطار البند ٤ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠٢/٢٠١٧).

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة

٢٢ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان معروضا على اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة (E/CN.9/2017/L.2).

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت بصيغته المنقحة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخمسين

٢٤ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المتعلق بدورتها الخمسين (E/CN.9/2017/L.3)، وأذنت لנائبة الرئيسة والمقررة كريستينا بوبسكو (رومانيا) بوضع الصيغة النهائية للوثيقة بالتشاور مع الأمانة العامة.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة واختتامها ومدتها

٢٥ - عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها الخمسين في مقر الأمم المتحدة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وفي الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد عقدت اللجنة ثماني جلسات (من الأولى إلى الثامنة).

٢٦ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، افتتحت الجلسة رئيسة اللجنة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني (قطر)، التي أدلت ببيان.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها كل من رئيس ديوان الأمين العام (باسم الأمين العام)، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٨ - وأثناء اختتام الدورة، في الجلسة الثامنة المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أدلى ببيانات كل من الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيسة الدورة الخمسين للجنة.

باء - الحضور

٢٩ - حضرت الدورة ٤٦ دولة عضواً في اللجنة. وحضرها أيضاً مراقبون عن ٧٣ دولة أخرى أعضاء في الأمم المتحدة ومراقبان عن اثنتين من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وممثلون عن منظمات وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية^(٧). وترد قائمة الوفود في الوثيقة E/CN.9/2017/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣٠ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والثانية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

علياء أحمد بن سيف آل ثاني (قطر)

نواب الرئيسة:

لويس ج. براون (ليبيريا)

كريستينا بويسكو (رومانيا)

(٧) لم يُسمح بالمشاركة في الدورة الخمسين للجنة إلا للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المنظمات المعتمدة لدى الدورة الخمسين للجنة.

نيكولا باركر - ميرفي (جامايكا)

إيلينورا فان مونستر (هولندا)

٣١ - وعيّنت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، نائبة الرئيسة، كريستينا بوبسكو (رومانيا)، مقررةً للدورة أيضاً.

دال - جدول الأعمال

٣٢ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2017/1)، وهذا نصه:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - مناقشة عامة:
- (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛
- (ب) الموضوع الخاص للدورة الخمسين للجنة استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذه.
- ٤ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين.
- ٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2017/L.1).

هاء - الوثائق

٣٤ - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخمسين على الموقع الشبكي لشعبة السكان (<https://www.un.org/en/development/desa/population/commission/sessions/2017/index.shtml>).

